ورقة مناقشة للمجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC)

نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة في زمن جائحة COVID-19 - ليبيا

المؤلف : ايلفا ل. هارتمان

PILPG
A Global Pro Bono Law Firm

ABA
AMERICAN BAR ASSOCIATION
Rule of Law Initiative

ilac
International
Legal Assistance
Consortium

ورقة مناقشة المجمع الدولي للمساعدة القانونية(ILAC)

نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة في زمن جائحة COVID-19- ليبيا

مايو 2021

يعد هذا التقرير واحد من ثلاثة تقارير تركزعلى نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة في زمن جائحة COVID-19. بينما يعنى التقريران الآخران بتونس وفلسطين.

© حقوق الطبع والنشر 2021 من قبل المجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC).
جميع الحقوق محفوظة. ويشجع المجمع الدولي للمساعدة القانونية على استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير ولكنه يتطلب الاستشهاد بالمؤلفين والمصدر.
صورة الغلاف: Shutterstock

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات 3
المؤلفون 4
ملخص تنفيذي 5
مقدمة 7

1 **الإفلات من العقاب القاعدة، وليس الاستثناء** **8**
توقف عمليات العدالة الانتقالية 8

2 **الفئات الهشة والنفاذ الى العدالة خلال الجائحة** **10**
الأمهات العازبات وأطفالهن 11
الأشخاص المتنقلين 12
الأشخاص المحتجزون 13
ضعف التشريعات والحماية 14
العنف الأسري 14
زواج الأطفال 14
التمثيل القانوني للفئات الهشة 15

3 **تحقيق العدالة أثناء الجائحة** **18**
نقص المعلومات حول الجلسات 18
رقمنة القضاء - إعطاء الأولوية للوصول الرقمي إلى معلومات حول وضع الدعوي 19
آليات العدالة العرفية والقبلية 20

4 **الخاتمة** **22**

5 **التوصيات** **23**
توصيات إلى السلطات الليبية 24

قائمة الاختصارات

ABA	الرابطة الأمريكية للقانونيين
ABA ROLI	مبادرة سيادة القانون التابعة للرابطة الأمريكية للقانونيين
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
COVID-19	مرض فيروس كورونا 2019
DCAF	مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن
DCIM	مديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا
IDLO	المنظمة الدولية لقانون التنمية
IDP'S	النازحون داخل البلاد
ILAC	المجمع الدولي للمساعدة القانونية
PILPG	مجموعة القانون الدولي والسياسة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNSMIL	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
SIDA	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

المؤلفون

ايلفا ل.هارتمان، مستشارة القانونية، المجمع الدولي للمساعدة القانونية

الرابطة الأمريكية للقانونيين - مبادرة سيادة القانون (ABA-ROLI) ممتنة لماركو سليمان وأحمد شكري ومها شومالي وتينا بورجالياني وسوزان غولدمان والقاضية نونا تسوتسوريا لمساهماتهم في هذا التقرير.

مجموعة القانون الدولي والسياسة ممتنة لبول ويليامز ميلينا ستريو وبريت إدواردز وكيت غيبسون وراديكا كابور ونورا أباهسيان وكارينا جيرهارت، فضلا عن المستجيبين في ليبيا على مساهماتهم في هذا التقرير.

ونعرب عن امتناننا لرودري ويليامز، أخصائية في مجال سيادة القانون، أكاديمية فولك برنادوت، وإليزابيث هاو، رئيسة المجمع الدولي للمساعدة القانونية، على إسهاماتهما القيمة.

إخلاء مسؤولية

لم براجع مجلس محافظي الرابطة الأمريكية للقانونيين (ABA) محتوى هذا التقرير او يقره. وبناء على ذلك، ينبغي ألا تفسر الآراء الواردة في التقرير على أنها تمثل سياسة الرابطة الأمريكية للقانونيين. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي اعتبار ما ذكر في هذا التقرير على انه تقديما لمشورة قانونية تخص حالات محددة، والقراء مسؤولون عن الحصول على المشورة من مستشارهم القانوني.

تم إعداد هذا التقرير بفضل تمويل رئيسي قدمته الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA).

ملخص تنفيذي

قد تسببت أزمة "كوفيد-19" في صعوبات كبيرة في ضمان المساواة في إمكانية النفاذ الى العدالة للجميع. وفي ليبيا، أضاف الوباء طبقة أخرى من التعقيد إلى إمكانية اللجوء الى القضاء وتحقيق العدالة في سياق غير مستقر بالفعل ومليء بالصراعات. وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، ظلت الأوساط القانونية الليبية متّسمة بسعة الحيلة. فقد تمكنت من التنقل والإبحار وسط نظام قضائي مجزأ والبقاء على اتصال مع الفئات الأكثر هشاشة، الأمر الذي يتطلب الفطنة والشجاعة على حد سواء.

تقدم ورقة المناقشة هذه نظرة ثاقبة حول الفجوة القضائية المتزايدة التي عانتها الفئات الهشة خلال الجائحة في ليبيا. حيث تستند إلى سلسلة من المقابلات المتعمقة ودراسة استقصائية مكتوبة موجهة إلى المهنيين القانونيين في ليبيا – المحامين الذين يعملون على دعم سيادة القانون في ظل ظروف صعبة للغاية. تم تضمين الآراء ووجهات النظر الواردة في التقرير مباشرة من المستجيبين الليبيين.

وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها النظام القضائي في تحقيق العدالة قبل جائحة كوفيد -19 بسبب النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار، إلا أنه لا يزال هناك استمرارية ومستوى من القدرة على التنبؤ في قضايا العدالة. واعتبر القرار الصادر عن المجلس الأعلى للقضاء في 15 مارس 2020 بتعليق جميع الإجراءات القضائية مؤقتا بسبب جائحة كوفيد -19 والذي أوقف الحد الأدنى من تحقيق العدالة على انه رمزا للمفهوم العام للإفلات من العقاب في البلاد.

وتشير البيانات إلى أن جائحة كورونا زادت من أوجه عدم المساواة الاجتماعية القائمة والفجوات في نظام العدالة؛ وهذا يمثل انتكاسة لهدف التنمية المستدامة رقم 16 في اجندة عام 2030 بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية. ومن بين الأشخاص الذين تضرروا بشكل خاص أولئك الذين تعرضوا للعنف الأسري، وأولئك الذين يتابعون قضايا النفقة والطلاق، والأشخاص النازحين - النازحون داخل البلاد والمهاجِرون واللاجئون والأشخاص المحتجزين. وقد سلط جميع المستجيبين الضوء على حقيقة أن النساء والفتيات قد تأثرن بصورة غير متناسبة في إمكانية نفاذهن إلى العدالة خلال الجائحة.

تعكس بيانات الدراسة حالة المحاكم والسجون والمؤسسات "الرسمية"، بدلا من المؤسسات غير الرسمية التي لا تزال خارجة عن سيطرة الحكومات (في الشرق والغرب والجنوب)، حيث من المرجح أن تكون العقبات التي تحول دون النفاذ إلى العدالة في المؤسسات غير الرسمية أكثر أهمية. وفي غياب المحاكم التي تعمل على النحو الصحيح خلال فترة جائحة كوفيد 19، ركز المحامون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على نشر المعلومات والتوعية بشأن الحقوق القانونية وسبل الانتصاف المتاحة للفئات المستضعفة.

وعندما استؤنفت الخدمات القضائية في أكتوبر2020، بعد إغلاق كامل دام ثلاثة أشهر ونصف الشهر بدأ في منتصف مارس 2020، أعقبه استئناف جزئي وعطلة قضائية، حدثت تأخيرات كبيرة وتراكمات في القضايا. ولا يزال من الصعب إبلاغ الأطراف أو إخطارها بالتواريخ التي أعيد تحديد موعدها للقضايا للمثول أمام المحكمة. ونتيجة لذلك، كثيرا ما يتم اصدار الاحكام غيابيا. كما أن العديد من الأشخاص لم يتمكنوا من الامتثال للمواعيد النهائية الجديدة بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المحاكم والمعلومات، وبالتالي لم يتمكنوا من تقديم طعون. على الرغم من أن بعض القضاة تحلوا بالمرونة فيما يتعلق بالجداول الزمنية والبروتوكولات المتبعة عادة.

وشدد جميع المستجيبين على أهمية رقمنة القضاء وتحسين المعرفة والبنية التحتية الرقمية في كل من المحاكم والمهنة القانونية بشكل عام كخطوة أولى. وإذا تم أداء مثل هذا العمل بحرص، وبالنظر إلى واقع الفئات

الهشة، فمن المتوقع أن تؤدي الرقمنة إلى تحسين إمكانية النفاذ الى العدالة في زمن انتشار الأوبئة والأزمات المماثلة، ويمكن أن تدعم بشكل أفضل سيادة القانون في ليبيا التي تعد بلد غير مستقر بشكل عام.

توصيات رئيسية للسلطات الليبية

العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق النساء والفتيات

- تحسين **إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء والحماية من العنف القائم على نوع الاجتماعي:**
  - **تحديث واعتماد مشروع القانون المتعلق بالعنف القائم على نوع الاجتماعي**، بالتشاور مع الأطراف المعنيين على الصعيد الوطني والدولي، وضمان تنفيذه كما ينبغي.
  - **تعديل القانون رقم 10 لسنة 1984 لإلغاء زواج الأطفال** والعمل بشكل كلي على إلغائه في الواقع.
  - **نشر المعلومات حول الحقوق في حالات الطلاق**، مثل الحق في استخدام منزل الزوجية أو النفقة أو إعالة الطفل أو حقوق الحضانة.

المساعدة القانونية

- تحسين **وصول الفئات المستضعفة إلى المساعدة القانونية:**
  - **الاستغلال الصحيح لإدارة المحاماة العامة** والعمل على توسيع دور المحاماة العامة.
  - **تشجيع نقابة المحامين الليبية على تقديم المساعدة القانونية** والتواصل مع مبادرات المجتمع المدني للمساعدة القانونية.
  - **إعلام الجمهور، وخاصة الفئات الهشة، بتوافر المساعدة القانونية**.

الرقمنة

- تطوير **رقمنة نظام العدالة:**[1]
  - **رسم خريطة للشروط القانونية والعملية** للرقمنة، بما في ذلك المعرفة الرقمية/ البنية التحتية.
  - **ينبغي إيلاء الأولوية للوصول للخدمات القضائية عبر الإنترنت إلى حالة الدعوي** وتحديثات القضايا وقرارات المحاكم.
  - وينبغي أيضا إعطاء الأولوية لتحسين الصلة والتواصل بين مختلف المحاكم وبين المحاكم والإدارات الحكومية الأخرى.

يعد هذا التقرير واحد من ثلاثة تقارير تركز على نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة في زمن جائحة COVID-19. بينما يعنى التقريران الآخران بتونس وفلسطين.

[1] تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والبرنامج المشترك للشرطة والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع نظام للجلسات عن بعد في المحاكم. ومن المتوقع أن يبدأ العمل به في وقت ما في عام 2021.

مقدمة

أضافت جائحة "كوفيد-19" طبقة أخرى من التعقيد إلى تحقيق العدالة في ليبيا ووضعت المزيد من القيود على إمكانية النفاذ الى العدالة، لا سيما بالنسبة للفئات الهشة. فالنزاعات المسلحة وتجزؤ السلطة والأراضي الخاضعة للسيطرة تجعل ضمان النفاذ الى العدالة وتحقيق سيادة القانون أمرا بالغ الصعوبة.

منذ بدء الحرب الأهلية في عام 2011، انقسمت ليبيا من قبل قوى سياسية وعسكرية متنافسة في الغرب والشرق والجنوب. حكمت الغرب حكومة الوفاق الوطني - ومقرها طرابلس، غرب ليبيا - في حين سيطر مجلس النواب على الأجزاء الشرقية والوسطى من البلاد. كما تنافست جماعات مسلحة وميليشيات *مختلفة (الثوار)* من مختلف القدرات والأنواع على السيطرة على الأراضي والسيطرة على جهات إنفاذ القانون، مما جعل إقامة العدل أمرا صعباً للغاية. في عام 2020، بُذِلت جهود حثيثة للتفاوض على إعادة توحيد الغرب والشرق والجنوب من خلال محادثات السلام التي نُظّمت بواسطة الأمم المتحدة - منتدى الحوار السياسي الليبي. وتُوّجت هذه المفاوضات باتفاق غير متوقع في تاريخ 5 فبراير 2021. وفي 10 مارس 2021، صوت المندوبون الليبيون من الغرب والشرق والجنوب وشكلوا حكومة الوحدة الوطنية وستكون حكومة الوحدة الوطنية في سدة الحكم حتى الانتخابات المقرر إجراءها في 24 ديسمبر 2021.

في يونيو 2020، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعثة مستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا لرصد وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويعكس إنشاء بعثة تقصي الحقائق هذه وكذلك تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا حجم وخطورة الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في البلاد.

تركز هذه الدراسة على إمكانية نفاذ الفئات الهشة الى القضاء لتلبية الاحتياجات القضائية اليومية -النزاعات التي يواجهها الأشخاص العاديون في حياتهم اليومية- خلال الجائحة في ليبيا. وقد أدى تأثير وباء كوفيد-19 إلى تفاقم الانقسامات السياسية الراسخة وغير المحسومة، والتي أثرت سلبا على السلطات التشريعية والقضائية على مدى سنوات عديدة، مما يقلل من احتمال إيجاد حلول لإحتياجات الناس القضائية.

ويستند التقرير إلى 13 مقابلة أجريت بعمق مع محامين ودراسة استقصائية مكتوبة تمت الاستجابة اليها من تسعة مستجيبين من الأوساط القانونية في ليبيا بين شهر أكتوبر وحتى شهر ديسمبر 2020. [2] جاء المستجيبون من المدن التالية: طرابلس وبنغازي ومصراتة وسبها وجالو ودرنة والخمس. وقد تم جمع البيانات من قبل الرابطة الأمريكية للقانونيين- مبادرة سيادة القانون (ABA-ROLI) مجموعة القانون الدولي العام والسياسة (PILPG)، وكلاهما من المنظمات الأعضاء في المجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC). تم تضمين الآراء ووجهات النظر الواردة في التقرير مباشرة من المستجيبين الليبيين.

[2] نظرا لضيق الوقت ومحدودية الاتصال، كان اختيار العينة محدودا. ولا يقصد بورقة المناقشة هذه تقديم آراء شاملة أو تمثيلية لجميع المهنيين القانونيين، بل بالأحرى تسلط الضوء على المجالات الرئيسية بناءاً على التجارب العملية، لفهم أفضل للمشاكل القضائية اليومية للفئات الهشة وإمكانية نفاذهم الى العدالة.

1 الإفلات من العقاب القاعدة، وليس الاستثناء

يشكل الإفلات من العقاب، مع الأسف، جزءا طبيعيا من إقامة العدل في ليبيا. ويعد هذا الأمرصحيح وحقيقي سواء بالنسبة لفترة حكم الرئيس معمر القذافي أو في الفترة التي تلت سقوطه من السلطة في عام 2011. في 26 فبراير 2011، أحال مجلس الأمن الدولي الوضع في ليبيا بدءا من تاريخ 15 فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وقررت أنه يتعين على السلطات الليبية ان تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم أي مساعدة ضرورية. وبناء على ذلك القرار، بدأت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في جرائم مزعومة ضد الإنسانية وجرائم حرب في ليبيا، بدءا من تاريخ 15 فبراير 2011.[3]

وفي عام 2013، أجرى المجمع تقييما لمؤسسات قطاع العدالة في ليبيا، بينما تناولت أيضا العدالة الانتقالية والتحديات المتصلة بها، مثل الملاحقة القضائية في القضايا غير البارزة، والتدقيق والمساواة بين الجنسين.[4] منذ الإطاحة بالقذافي، تدهورت حالة حقوق الإنسان: عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والعنف الجنسي و والمبني على نوع الاجتماعي وظروف الاحتجاز الرديئة والاعتقالات التعسفية واحتجاز المهاجرين ليست سوى أمثلة على انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في ليبيا تم الإبلاغ عنها في عام 2020.[5]

تفاقم الشعور العام الافلات من العقاب في ليبيا بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تعطل عمل نظام القضاء، وهو أحد الرموز القليلة والهشة لسيادة القانون في البلاد. ووفقا لمن أجريت معهم المقابلات، لم تتمكن الفئات الهشة من اللجوء الى القضاء وتقديم شكاواها إلى المحاكم، في حين تمكن الجناة من ارتكاب جرائم - بما في ذلك جرائم العنف - مع تزايد الإفلات من العقاب.

وحتى الآن، تعرض القضاة واعضاء النيابة العامة في جميع أنحاء البلاد للترهيب والتهديد المباشر بعدم النظر في القضايا المتعلقة بالانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والميليشيات. وقد أدى ذلك إلى تأخير كبير في التحقيق في جميع القضايا الجنائية ومقاضاتها. وتعمل هذه الجماعات المسلحة والميليشيات بحصانة تامة، في حين أن بعض الميليشيات نفسها، وفقا لبعض المستجيبين، تنتمي إلى مؤسسات حكومية.

توقف عمليات العدالة الانتقالية

منذ الإطاحة بمعمر القذافي، كانت هناك محاولات للشروع في عمليات العدالة الانتقالية للتعامل مع الانتهاكات السابقة والمستمرة. أعتمد قانون العدالة الانتقالية (القانون 29) في عام 2013، وشمل إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة (البحث عن الحقيقة). وقد أدى تجزؤ السلطة في البلاد، إلى جانب الصراعات المسلحة والتوترات التي تلت ذلك، إلى تقويض أي إرادة سياسية حقيقية للشروع في عمليات العدالة الانتقالية. وتعتبر جائحة كوفيد 19 أحدث العوائق. وقد زادت الجائحة من صعوبة العمل على إقامة العدالة الانتقالية. وأكد من أُجريت معهم مقابلات أن التقدم المحرز في إنشاء آليات وطرق عمل العدالة

[3] المحكمة الجنائية الدولية، الوضع في ليبيا، ICC-01/11، الملف الذي أحاله مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى المحكمة الجنائية الدولية في فبراير 2011.
[4] المجمع الدولي للمساعدة القانونية، "تقرير تقييم سيادة القانون: ليبيا 2013"، ستوكهولم، 2013.
[5] بيان السيد محمد أوجار، رئيس البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، في الجلسة 45 لمجلس حقوق الإنسان بتاريخ 5 أكتوبر 2020.

الانتقالية قد توقف تقريبا بسبب جائحة كوفيد 19.[6] ويأمل البعض أن تكون حكومة الوحدة الوطنية الجديدة أكثر نجاحا في تحقيق العدالة الانتقالية.

[6] لمزيد من المعلومات حول عمليات العدالة الانتقالية في ليبيا، انظر عزة ك. المقهور وصلاح المرغني "تطورات العدالة الانتقالية والتحديات وسبل التقدم إلى الأمام في ليبيا"، الرابطة الأمريكية للقانونيين مبادرة سيادة القانون ، فبراير 2021.

2 الفئات الهشة والنفاذ الى العدالة خلال الجائحة

توحد المستجيبون في قلقهم إزاء انخفاض فرص نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة خلال فترة الجائحة. اقتصرت الردود على المحاكم والسجون والمؤسسات "الرسمية"، بدلا من المؤسسات غير الرسمية التي لا تزال خارج سيطرة الحكومات (في الشرق والغرب والجنوب)، ومع هذه المؤسسات غير الرسمية من المرجح أن تكون العقبات التي تحول دون النفاذ إلى العدالة أكثر أهمية.

وأشار معظم المجيبين إلى أن النساء والفتيات قد تضررن بشكل خاص أثناء الجائحة. وكان عدم المساواة بين الجنسين وعدم الإبلاغ عن الجرائم القائمة على نوع الجنس من الشواغل الهامة حتى قبل تفشي الجائحة في ليبيا. قبل تفشي كوفيد 19 ذكرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه على مستوى العالم "تعرضت 243 مليون امرأة وفتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما للعنف الجنسي و/أو الجسدي الذي ارتكبه شريك حياتهن في الأشهر ال 12 السابقة".[7] ولم يتفاقم العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما العنف المنزلي، إلا منذ اندلاع الجائحة.[8]

في ليبيا، تواجه المرأة التمييز في جوانب متعددة من حياتها، ويرجع ذلك جزئيا إلى القبول الواسع النطاق للأدوار التقليدية المحددة مسبقا للجنسين. والثقافة القانونية المحيطة بمقدمي الخدمات القضائية وحقيقة ان لجوء المرأة للعدالة ضعيف من حيث الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي أو زواج الأطفال أو قضايا النفقة. وخلال هذه الجائحة، كانت قدرة النساء والفتيات على اللجوء إلى المحاكم للحصول على سبل الانتصاف للانتهاكات التي يتعرضن لها محدودة أكثر.

وأظهرت البيانات التي تم جمعها أن الفئات المستضعفة كثيرا ما تتقاطع عند أكثر من فئة، مما يجمع بين تجارب الأفراد في التمييز والتهميش في إمكانية لجوئهم الى العدالة. يمكن أن يندرج الأفراد تحت عدة فئات مستضعفة مختلفة في نفس الوقت مما يزيد من ضعفهم.

[7] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "COVID-19 وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات"، 2020.
[8] المرجع نفسه.

الأمهات العازبات وأطفالهن

قبل هذا الجائحة، كان من الضروري البت بسرعة في قضايا حضانة الأطفال والنفقة والطلاق، التي وصفت بأنها "قضايا الأحوال الشخصية". وقد كلف قضاة المحاكم الجزئية بإصدار احكام سريعة لتوفير النفقة للنساء والأطفال أو توفير السكن في الحالات التي لا يوجد فيها مأوى للأسر. ولم يواصل الجهاز القضائي عمله إلا في 1 أكتوبر 2020 بعد تعليق عمل جميع المحاكم لمدة ثلاثة أشهر ونصف في منتصف مارس 2020 وأعقبه استئناف جزئي لاحق وعطلة قضائية وأدى ذلك إلى تراكم حالات الأحوال الشخصية، وهو أمر صعب بشكل خاص بالنسبة للعديد من النساء. وقد وقع العديد منهم في ضائقة مالية بسبب النفقة غير المسددة، مما أدى، على سبيل المثال، إلى فقدان السكن أو قدرتهم على شراء الغذاء. وأفادت الردود على الدراسة الاستقصائية بأن المرأة لا تعرف حقوقها عند الطلاق: ففي كثير من الأحيان لا تعرف المرأة أن لها الحق في استخدام منزل الزوجية أو نفقة الطفل أو أن لها حقوق حضانة.

عموما في ليبيا، يتم دفع النفقة شهريا من قبل الأب، الذي يطلب منه إيداع المدفوعات في خزانة المحكمة وعدم إيداعه للأموال سيؤدي إلى خصم من راتبه. ومع توقف النظام القضائي لم يعد القضاة قادرين على إصدار هذه الاحكام؛ كما أن خزانة المحكمة لم تكن مفتوحة لإدارة النفقات. وكان لإغلاق خزانة المحكمة أثر مباشر وفوري على النساء وأطفالهن الذين اعتمدوا على هذه المدفوعات للعيش. وفي يونيو 2020، أمر القضاء بإعادة فتح المحاكم لمدة ساعة واحدة يوميا، مرتين في الأسبوع، للسماح بإدارة مدفوعات النفقات. وأعرب بعض المستجيبين عن قلقهم إزاء اتباع القضاة نهجا أكثر تساهلا تجاه الأزواج الذين يُطلب منهم دفع النفقة، بالنظر إلى الوضع الاقتصادي للرجال - الذي غالبا ما أصبح أكثر هشاشة بسبب الجائحة.

وأدى هذا الوضع الى تفاقم الوضع الصعب أصلا للنساء اللاتي غادرن أو طُردن من منازل أسرهن في ليبيا، مما أدى إلى عدم قدرتهن على إعالة أنفسهن وأطفالهن بشكل مستقل. وتضرر الأطفال بشكل خاص بسبب عدم حصولهم على حماية المحكمة عندما يتعلق الأمر باحكام الإقامة أو مدفوعات النفقة. بموجب القانون الليبي، لا يتمتع الأطفال دون سن 18 عاما بأي صفة أمام المحاكم ويجب أن يمثلهم الأوصياء القانونيون. كما أن أي نزاعات بشأن الوصاية أو التمثيل تترك دون حل أثناء إغلاق المحاكم.

الأشخاص المتنقلين

وخلال جائحة كوفيد-19، وجد الأشخاص المتنقلين أنفسهم عند مفترق طرق ثلاث أزمات متشابكة؛ أزمة صحية وأزمة اجتماعية واقتصادية وأزمة في الحماية.[9] في أكتوبر 2020، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن 316,415 ليبيا نزحوا من منازلهم داخل البلاد، ويرجع ذلك أساسا إلى النزاع المسلح الداخلي.[10] في ليبيا، يتراوح إجمالي عدد المهاجرين بين 700,000 ومليون شخص،[11] في حين سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالي 43,000 طالب لجوء.[12] وكثيرون منهم محاصرون في ليبيا دون أي وسيلة للتوجه إلى وجهتهم المخطط لها (أوروبا) أو العودة إلى بلدانهم الأصلية. كانت البيانات التي تم جمعها لهذه الدراسة بيانات شحيحة ومحدودة جدا على الأشخاص المتنقلين. وأشارت الغالبية العظمى من المستجيبين إلى المهاجرين باعتبارهم من أكثر الفئات ضعفا، حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19 وأن الحالة تفاقمت خلال الجائحة. ومع ذلك، لم يكن لديهم الكثير من التفاصيل حول وضع هذه المجموعات. ويعيش النازحون والمهاجرون واللاجئون في مجموعات مختلفة ويواجهون تجارب وظروف مختلفة، كما أن المعرفة بشأن أوضاعهم محدودة نسبيا.

ويتعرض المهاجرون والنازحون بشكل خاص للإيذاء من جانب الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية والمهربين والمتاجرين في الاشخاص. وتفيد تقارير الأمم المتحدة بأن المهاجرين وطالبي اللجوء معرضون بشكل خاص "للقتل خارق نطاق القانون والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة كالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والاستعباد والعمل القسري والابتزاز والاستغلال."[13]

وأفيد بأن النازحون يواجهون نفس الصعوبات في النفاذ الى العدالة أثناء جائحة كوفيد-19 كما كان الحال قبل تفشي الجائحة. حيث طُلِب منهم رفع دعاوى مدنية في مسقط رأسهم، وهو أمرا صعبا للغاية في كثير من الأحيان نظرا لعدم قدرتهم على العودة.[14] وفقد بعض النازحون بطاقات هويتهم عندما أجبروا على الخروج من منازلهم والانتقال إلى أماكن أخرى. ولا يجوز إلا لبلدياتهم الأصلية إصدار بطاقات هوية. خوف النازحين من العودة منعهم فعليا من الحصول على بطاقات بديلة.

كان معظم اللاجئين والمهاجرين يساعدون أنفسهم من خلال العمل اليومي. وقد توقف هذا العمل بسبب القيود وحظر التجول الذي فُرض خلال فترة جائحة كوفيد-19. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 60 في المائة من المهاجرين فقدوا وظائفهم خلال الجائحة في ليبيا. [15] وبسبب ظروفهم المعيشية، لم يتمكن الكثيرون من اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفيروس. كانت فرصة المهاجرين واللاجئين للنفاذ إلى المحاكم والسلطات القضائية محدودة بالفعل قبل تفشي الوباء، ويرجع ذلك جزئيا إلى استحالة طلب اللجوء في ليبيا والحصول على وضع قانوني للإقامة. لا يوجد نظام لجوء فعال في البلاد وليبيا ليست دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.[16] وقد زاد تدهور الظروف المعيشية والتعليق المؤقت للإجراءات القضائية خلال جائحة كوفيد-19 من صعوبة نفاذ المهاجرين واللاجئين إلى المحاكم.

وشارك أحد المستجيبين في بث برنامجين إذاعيين أسبوعيا لمجتمعات المهاجرين واللاجئين، ووصفهما بأنهما "الأكثر تضررا" خلال هذا الوباء. وأكد العديد من المستجيبين أن المهاجرين واللاجئين لا علم لهم

---

[9] انظر، على سبيل المثال، موجز سياسات الأمم المتحدة، كوفيد-19 والأشخاص المتنقلين، يونيو 2020.
[10] المنظمة الدولية للهجرة، "ليبيا تقرير النازحين والعائدين"، الجولة 33، سبتمبر – أكتوبر 2020.
[11] موقع المنظمة الدولية للهجرة، موجز ليبيا (تم الاطلاع عليه 2021-02-02).
[12] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معلومات عن ليبيا، تم الاطلاع عليها في 2021-02-02.
[13] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية حقوق الإنسان، **"يائس وخطير**: تقرير عن حالة حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا"، ص 4، 20 ديسمبر 2018.
[14] لمزيد من المعلومات حول آفاق عودة النازحين، راجع دورية المنظمة الدولية للهجرة "تقارير النازحين الليبيين والعائدين".
[15] أخبار عربية، "العمال اليوميون المهاجرون في ليبيا يفقدون وظائفهم بسبب القيود المفروضة على كوفيد-19" 9 سبتمبر 2020.
[16] منظمة العفو الدولية، "سيادة القانون أو حكم الميليشيات"، 5 يوليو 2012

بالتشريعات الليبية والحمايات القانونية المحتملة، مثل القيود المفروضة على فترة الحبس الاحتياطي أو الحق في الاستعانة بمحام في القضايا الجنائية/الجرائم الأكثر خطورة، المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

الأشخاص المحتجزون

الاحتجاز التعسفي مصدر قلق بالغ في ليبيا. هناك أكثر من 8850 شخصا محرومين من حريتهم ومحتجزين لدى الشرطة القضائية، وقد فُرض ذلك تعسفا على 28 سجنا رسميا في ليبيا تحت سلطة وزارة العدل؛ ويقدر أن 60-70 في المائة محبوسين احتياطيا.[17] وبالإضافة إلى ذلك، هناك نحو 10 000 شخص محتجزين في مراكز احتجاز تخضع لسلطة الميليشيات/الجماعات المسلحة. وبعض هذه الجماعات مرتبط بوزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. ولا يزال المراقبون الدوليون، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يتلقون تقارير موثوقة عن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني والتعذيب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والحرمان من زيارة العائلات والمحامين وكذلك الحرمان من النفاذ إلى العدالة.

وتعاني السجون التي تسيطر عليها الحكومة في ليبيا من شدة الاكتظاظ كما تفيد التقارير بأن ظروف الاحتجاز مؤسفة للغاية.[18] العديد من المحتجزين هم مهاجرون يتم اعتراضهم في البحر وهم يحاولون الوصول إلى أوروبا هربا من النزاعات المسلحة والاضطهاد.[19] ومن المتعارف عليه أن المهاجرين المحتجزين في حوالي 25 مركز احتجاز تديرها إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا انهم: "محتجزون لفترات طويلة في ظروف من الاكتظاظ الشديد وسوء الصرف الصحي وعدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية ونقص الغذاء ويعيشون في ظروف من المعاناة من المرض وسوء التغذية والعنف الجسدي والجنسي".[20]

والأشخاص المحتجزون معرضون بشكل خاص للإصابة بالفيروسات والأوبئة؛ والسجون بطبيعتها تساعد على انتقال الأمراض، نظرا لأن المحتجزين والمسجونين يتركزون ويتجمعون قسرا في أماكن صغيرة. في شهر مارس 2020، كاستجابة لجائحة "كوفيد-19"، أصدر مكتب المدعي العام مرسوما بالإفراج عن 466 معتقلا من جنسيات مختلفة في طرابلس لإخلاء السجون. ولم يدرج في الأحكام أي من المحتجزين احتياطيا للمحاكمة أو الأشخاص الذين تنطبق عليهم قوانين إطلاق السراح المشروط. وهذه التدابير الوقائية التي اعتمدت أثناء الجائحة لم تطبق إلا في السجون الرسمية التي تديرها الدولة، وظل العديد من السجناء المحتجزين احتياطيا مسجونين في السجون غير الرسمية أو السجون العسكرية التي لا سيطرة للسلطة القضائية عليها. وأعرب بعض المستجيبين عن قلقهم إزاء عدم التزام السلطات باعتماد تدابير احترازية في السجون أثناء الجائحة.

وأشار المستجيبون إلى أن العديد من الأشخاص المحبوسين احتياطيا لم يتمكنوا من النفاذ إلى نظام المحاكم للحصول على كفالة أو إطلاق سراح مؤقت أثناء الجائحة. وانتقد أحد المستجيبين التمديد التلقائي الحبس الاحتياطي دون إحالة المتهمين إلى المحكمة. وأعرب مستجيب آخر عن قلقه إزاء صعوبة الاتصال بموكليهم المحتجزين، لأن العديد من السجون لم تكن مجهزة بالهواتف أو بوسائل الاتصال الأخرى.

---

[17] وفقا للبيانات المقدمة من أحد الأشخاص الذين قدموا معلومات أساسية لهذه الدراسة.
[18] شيرين الطرابلسي مكارتي وغادة البياتي وفيكتوريا ميتكالف-هوغ وسارة آدمزيك، "حماية الليبيين النازحين: المخاطر والاستجابات وديناميكيات الحدود"، 8 أغسطس 2019.
[19] مشروع الاحتجاز العالمي، نظرة عامة على ليبيا، 14 يناير 2021.
[20] المرجع نفسه.

ضعف التشريعات والحماية

وأشار المستجيبون إلى أن العنف الأسري وزواج الأطفال على السواء يحتاجان إلى تنظيم أفضل وأشمل في القانون الوطني. وإلى جانب التشريع الوطني، يحتاج العديد من الأفراد إلى حماية تامة من هذه الممارسات. وقد برزت هذه القضايا بشكل أكبر خلال الجائحة. وأكد كثير من المستجيبين أن هناك تصورا سلبيا عن النساء الذين يقدمن شكاوى في مراكز الشرطة ويعتبر تقديم ما يراه الكثيرون "مسائل عائلية" إلى الشرطة أو المحاكم من المحضورات. وأشار بعض المستجيبين إلى أن النساء قد بدأن في كسر هذه المحضورات، ولكن بأعداد ضئيلة جدا.

العنف الأسري

تم تنظيم العنف ضد المرأة داخل إطار الزواج في المادة 17 من القانون رقم 10 لسنة 1984، التي تنص على أن يمتنع الرجل عن إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي بزوجته. ومع ذلك، لا يزال هناك قانون شامل يجرم العنف الأسري والعنف القائم على نوع الجنس ويضمن تدابير الحماية في ليبيا.[21] في عام 2017، قام العديد من النشطاء الليبيين بوضع مشروع قانون ينظم العنف القائم على نوع الجنس، لكن لم يتم اعتماده بعد لتوفير الحماية القانونية الكافية لضحايا العنف الأسري والعنف القائم على نوع الجنس. وتقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان حاليا المساعدة التقنية إلى واضعي القانون بهدف تنقيح مشروع القانون في ضوء المعايير الدولية والإقليمية. ووفقا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من المتوقع أن يقدم التشريع المنقح المتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس إلى مجلس النواب الحالي خلال سبتمبر 2021.

ومن بين القضايا الرئيسية التي أبرزها المستجيبون زيادة العنف الأسري في ليبيا خلال جائحة كوفيد 19 وهذا النوع من العنف لا يبلغ عنه بالقدر الكافي بطبيعته، كما أن هناك نقصا في الإحصاءات المتعلقة بالعنف الأسري في ليبيا. كشف استبيان أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مارس 2020 في ليبيا أن 46 في المائة من المستجيبين لهذا الاستبيان أعربوا عن خوفهم من زيادة نوبات الغضب من قبل شركائهم، مما قد يؤدي إلى سلوك عنيف.[22] وفي نوفمبر 2020، أفاد أكثر من خُمس الليبيين بأنهم لاحظوا زيادة في العنف الأسري خلال الجائحة.[23]

وأكد المستجيبون أن عمليات الإغلاق وحضر التجول بسبب كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم آثار العنف الأسري، ويرجع ذلك جزئيا إلى محدودية القدرة على اللجوء إلى المحاكم والشرطة. وقد أعيقت بشدة الدور الهام الذي تؤديه المحاكم في إصدار أوامر توفير المأوى للنساء ضحايا الإيذاء بسبب تعليق العمل في المحاكم.

زواج الأطفال

وأثار بعض المستجيبين انعدام الحماية القانونية للأطفال من الزواج واعتباره مصدر قلق كبير. الحد الأدنى للسن القانونية للزواج في ليبيا هو 20 عاما، وفقا للمادة 8 من القانون رقم 10 لسنة 1984 بشأن "أحكام الزواج والطلاق وآثارها". ومع ذلك، إذا كانت هناك موافقة من أحد الوالدين أو الوصي، يمكن للفتاة أو الصبي دون سن العشرين الزواج بإذن من المحكمة.[24] ولذلك فمن الممكن قانونا الزواج عندما تكون دون السن القانونية. وأبرز

[21] لجنة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، ليبيا، 6 فبراير 2009، CEDAW/C/LBY/CO/، الفقرة 23.

[22] موجز سياسات الأمم المتحدة للمرأة، "الوقاية والاستجابة والإدارة المراعية للفوارق بين الجنسين في اندلاع جائحة COVID-19 في ليبيا"، 2020.

[23] Voluntas الاستشارية للسياسات، "COVID-19 وتقييم السلوك في ليبيا"، نوفمبر 2020، صفحة 22.

[24] فتيات لا عرائس، معلومات محلية عن زواج الأطفال في ليبيا، 2020.

بعض المستجيبين أن الفتيات في وضع متزايد من الضعف والهشاشة أمام زواج الأطفال خلال جائحة كوفيد-19 وأفادت اليونيسيف بأن خطر زواج الأطفال قد ازداد خلال فترة الجائحة. ومن العوامل المعروفة التي تدفع الفتيات نحو الزواج أسباب مثل إغلاق المدارس والوضع المادي المتدهور للأسر التي ترى الفتاة على انها عبئ مالي.[25]

زواج الأطفال - الزواج قبل سن 18 عاما - هو انتهاك خطير لحقوق الطفل، بما في ذلك الحق في المساواة على أساس الجنس والعمر والحق في الزواج وتكوين أسرة والحق في الحياة والحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة والحق في التعليم والتنمية والحق في التحرر من العبودية.[26] وتتأثر الفتيات بشكل غير متناسب بزواج الأطفال الذي كثيرا ما يؤدي إلى حياة تتسم بظروف العبودية الجنسية والعبودية الاقتصادية، ويزيد من خطر العنف الأسري والاعتداء الجنسي.[27]

خشي المستجيبون في هذه الدراسة من زيادة زواج الأطفال ولاحظوا أن الضحايا أقل قدرة على الاعتماد على المؤسسات أو التوجه إلى المحاكم للحصول على علاج أثناء الجائحة. تعتبر المعلومات حول زواج الأطفال في ليبيا معلومات محدودة جدا حتى قبل انتشار الوباء.[28] ومن الصعب الحصول على مزيد من المعرفة المتعمقة بشأن الكيفية التي تطورت بها الحالة أثناء الجائحة، باستثناء ملاحظة أن المخاطر قد زادت.[29]

التمثيل القانوني للفئات الهشة

انخفضت فرص حصول الفئات الهشة على التمثيل القانوني انخفاضا كبيرا خلال الجائحة. وفي كثير من الأحيان، كانت الفئات الهشة في وضع اقتصادي سيء حتى قبل جائحة كوفيد-19، وغرقوا أكثر في براثن الفقر مع انتشار الوباء. وأدى ذلك إلى زيادة عدم القدرة على الحصول على التمثيل القانوني اللازم. وأكد كثير من الذين أجريت معهم مقابلات أن أثر الفقر على النفاذ إلى العدالة يتجلى أكثر في سياق المهاجرين الذين واجهوا مصاعب اقتصادية بشكل غير متناسب أثناء الجائحة، بالإضافة إلى التحديات الناجمة عن التشرد وبقائهم من دون مأوى.

ينقسم المحامون في ليبيا إلى محامين "عامة" و"خاصة". أنشأ القانون رقم 4 لسنة 1981 إدارة المحاماة العامة، التي لها فروع ومكاتب في جميع أنحاء البلد. وبناء على ذلك، يقدم اعضاء المحاماة العامة في ليبيا المساعدة القانونية للأفراد على حساب الدولة في الحالات التي يحتجز فيها المتهمون احتياطيا وفي القضايا العاجلة التي تنطوي على حقوق النفقة والزيارة. وعندما لم تحرز هذه القضايا تقدما بسبب إغلاق المحاكم مع جائحة كوفيد 19 وتعطيلها، توقف أيضا تقديم المساعدة القانونية.

ويواجه عمل مكاتب المحاماة العامة عقبات من حيث صعوبة الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، فضلا عن نقص الموارد. وفي الوقت الحاضر، فإن الأمر متروك للضحايا للاتصال بالمحاماة العامة. وإذا كان لدى اعضاء المحاماة العامة وادارة المحاماة العامة الموارد والقدرة على القيام بمزيد من التوعية والمشاركة الاستباقية مع المجتمعات المحلية، فإن إمكانية الحصول على خدماتهم القانونية ستتحسن إلى حد كبير.

---

[25] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، "COVID-19 - تهديد للتقدم في مكافحة زواج الأطفال"، مارس 2021.

[26] 1- كما هو منشأ في معاهدات حقوق الإنسان التالية التي صدقت عليها ليبيا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومعاهدات حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والقانون الدولي الخاص والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

[27] اليونيسف، "زواج الأطفال والقانون – سلسلة من الورقات البحثية لمبادرة الإصلاح التشريعي"، شعبة السياسات والممارسات، أبريل 2007، صفحة 33-34.

[28] فتيات لا عرائس، معلومات محلية عن زواج الأطفال في ليبيا، 2020.

[29] اليونيسيف، "تقرير الحالة الإنسانية لمكتب المنظمة في ليبيا رقم 3"، يوليو– سبتمبر 2020.

وأشارت البيانات التي تم جمعها إلى أن المحامين حافظوا على اتصال عن بعد مع موكليهم الذين لم يحتجزوا أثناء الجائحة، وذلك أساسا باستخدام أدوات الاتصال الحديثة - بما في ذلك التطبيقات القائمة على شبكة الإنترنت مثل WhatsApp وFacebook Messenger وZoom ومنصات مماثلة. كما عقد بعض المستجيبين اجتماعات مباشرة مع موكليهم، مع اتباع القواعد والتدابير المتعلقة بالتباعد الاجتماعي. يمكن للعديد من المنصات الإلكترونية أن تعمل بلغات متعددة – وهو جانب استخدمه المحامون الليبيون لصالحهم أثناء التواصل مع المجموعات المحلية التي تتحدث لغات مختلفة. ومع ذلك، ظلت فعالية الأدوات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي محدودة نظرا لانقطاع الإنترنت والكهرباء بشكل متكرر.

وفي غياب محاكم تعمل بشكل منتظم خلال فترة تفشي الوباء، ركز المحامون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في ليبيا على نشر المعلومات وزيادة الوعي بشأن الحقوق القانونية وسبل الانتصاف المتاحة للفئات الهشة. وشدد العديد من المستجيبين على أهمية دور المجتمع المدني في تيسير حصول الفئات الهشة على المساعدة القانونية، وزيادة الوعي بالتشريعات والإجراءات الميسرة. وشارك أحد المستجيبين في برنامج إذاعي لإعلام الجمهور بمختلف المسائل القانونية. واستهدفت بعض الجلسات مجموعات مختلفة من المهاجرين والأقليات، وكان الغرض منها جمع دراسات حالة واقعية والتحدث عن مختلف الإجراءات المتاحة لهم. وكان الهدف أيضا نقل الشكاوى إلى السلطات. كما استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيم حملات توعية بشأن القضايا القانونية. غير أن غالبية المستجيبين أكدوا على أهمية استخدام التلفزيون والإذاعة، وكذلك المجالس البلدية والاجتماعية، كقنوات إعلامية حيوية.

وكشفت المقابلات التي أجريت مع المستجيبين بالإضافة إلى ذلك عن أثر جائحة كوفيد-19 على المحامين أنفسهم. وفي حين أعربت الردود في كثير من الأحيان عن قلقها إزاء الفئات الهشة، فإنها تكشف عن الأثر الأكبر على المحامين، الذين لم يتمكنوا من الدفاع عن شواغل هذه الفئات والفصل فيها. ومن وجهة نظر عملية، لم يتمكن كثيرون ممن كانوا يمارسون مهنة المحاماة الخاصة من كسب لقمة العيش أثناء إغلاق المحاكم.

واقترح المستجيبون عدة حلول لتحسين الوصول إلى المعلومات والمساعدة القانونية:

- إنشاء منصة يمكن للمحامين والمتقاضين من متابعة قضاياهم. وينبغي أيضا تيسير الوصول إلى معلومات حول الحالة من خلال خط المساعدة.
- وينبغي لوزارة العدل أن تتيح المعلومات القانونية على الإنترنت. وينبغي أن يشمل ذلك معلومات عن سبل تقديم الشكاوى وما إذا كانت هذه الشكاوى تخضع للتقادم أم لا.
- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لجميع قرارات المحاكم، بما في ذلك قرارات المحكمة العليا، وذلك لتكون مكملة لقاعدة بيانات مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن. بعض قرارات المحكمة العليا تنشر على موقع المحكمة على شبكة الإنترنت بالفعل ولكن قاعدة بيانات المحكمة ليست شاملة؛ https://bit.ly/3rgtR91. يحتفظ مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن بقواعد بيانات في ليبيا ، واحدة مع تشريعات القطاع الأمني(https://security-legislation.ly/)، وواحدة عن نظام العدالة الجنائية الليبي(https://lcjs.security-legislation.ly/en).
- تدريب المحامين الشباب على كيفية تقديم المساعدة القانونية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس.
- • توفير برامج توعية/تثقيفية بشأن الحقوق وسبل الانتصاف عن طريق الإذاعة والتلفزيون وعن طريق نشر الصحف والمنشورات.
- إنشاء خط هاتفي ساخن أو مكاتب مساعدة في المحاكم لمساعدة المحامين والمواطنين للحصول على معلومات حول القضايا.
- أراد أحد المستجيبين تطوير تطبيق متعدد اللغات للمساعدة القانونية عبر الهاتف المحمول لتحسين معرفة الناس بحقوقهم وتوعية المحامين بإمكانية الاتصال مع ناشدي العدالة، حيث أن امتلاك هاتف محمول في ليبيا واستعماله يعد امرا عاديا ومتداولا. ومن خلال تطبيق الهاتف المحمول، يمكن الوصول إلى شرائح كبيرة من السكان الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الاستعانة بمحام. كما أنه في حالات العنف القائم على نوع الجنس، يمكن التغلب بسهولة أكبر على العقبات الاجتماعية من خلال تطبيق الهاتف المحمول.
- ويمكن للمجتمع المدني أن ييسر الاتصال بين الناشدين عن العدالة والمحامين من خلال مكاتبهم، إذا كان مجهزا بأدوات الاتصال لعقد اجتماعات على الإنترنت.

3 تحقيق العدالة أثناء الجائحة

ونظرا لعدم وجود لائحة دستورية بشأن تدابير الطوارئ، لجأت حكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا والحكومة الليبية المؤقتة في شرق ليبيا إلى تدابير مخصصة واستثنائية خلال الجائحة، وغالبا ما استندت إلى تشريعات متضاربة. اعتمدت حكومة الوفاق الوطني على قانون الطوارئ لعام 1955، الذي منحها سلطات استثنائية محدودة. وقد حاولت مرارا توسيع هذه السلطات. ولجأت الحكومة الليبية المؤقتة بدلا من ذلك إلى قانون التعبئة لعام 1991، الذي يهدف إلى الإعداد للحرب. وقد استخدم كلا القانونين لفرض حظر التجول، والحد من التنقل بين المدن، وإغلاق المتاجر وأماكن التجمع، وحظر تجمعات الجماعات الكبيرة.

يعد المجلس الأعلى للقضاء من الهيئات القليلة الموحدة (قبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في مارس 2021) مع السلطة على البلاد بأكملها. وردا على انتشار جائحة "كوفيد-19" في ليبيا، أصدر المجلس قرار رقم 32 في 15 مارس 2020، الذي أوقف جزئيا عمل السلطات القضائية. ثم أصدرت في 29 مارس 2020 القرار رقم 35 بتعليق العمل القضائي بالكامل. وقد أدى ذلك إلى تعليق العمل في جميع المحاكم ومكتب النائب العام والهيئات القضائية الأخرى لمدة ثلاثة أشهر ونصف. وقد استؤنف العمل القضائي في 1 يوليو 2020؛ وتزامن ذلك مع العطلة السنوية القضائية الليبية، مع تغطية محدودة ومتناوبة من قبل القضاة.

ولم يكن استئناف العمل القضائي يعمل بكامل طاقته إلا بحلول 1 أكتوبر 2020. وأدى ذلك إلى تراكم القضايا في المسائل الجنائية والمدنية على حد سواء: فقد أشار أحد المستجيبين إلى أن حوالي 6000 قضية تتعلق بدعاوى الأسرة في مدينة بنغازي وحدها تراكمت في الفترة من مارس إلى يونيو 2020. ومما لا شك فيه أن النظام القضائي الليبي الهش أصلا قد تأثر بجائحة كوفيد-19.

قبل تفشي جائحة "كوفيد-19"، كانت المحاكم في البلاد تعمل بشكل سيء بسبب الحرب الأهلية، حتى أن بعض المحاكم تعرضت لهجمات مسلحة مستمرة. وفي بعض أجزاء البلد، ولا سيما في الجنوب، لا تعمل المحاكم على الإطلاق. كانت الإجراءات القانونية في جميع أنحاء ليبيا خاضعة لسيطرة أو تخضع لتأثير الجماعات المسلحة والميليشيات والسلطات الحاكمة بحكم الأمر الواقع، التي تمثل مصالحها الخاصة في المقام الأول. وأكد الذين أجريت معهم مقابلات أن القضاة وغيرهم من موظفي المحكمة تعرضوا للتخويف والتهديد والعنف من جانب الجماعات المسلحة، ولا سيما في الجنوب، أثناء الجائحة.

نقص المعلومات حول الجلسات

لم يحل استئناف النظام القضائي في 1 أكتوبر 2020 قضايا النفاذ إلى العدالة التي تعاني منها الفئات الهشة في ليبيا. ويتمثل أحد التحديات في تراكم القضايا الناجمة عن تعليق الإجراءات القضائية، لأن الأمر يستغرق الآن وقتا أطول للحصول على حكم. وفي بعض الحالات، يكون هذا الأمر صعبا بشكل خاص، مثل توفير المأوى للناجيات من العنف الأسري أو النفقة أو حالات الحبس الاحتياطي.

وثمة تحد آخر يتمثل في إعادة جدولة الجلسات الناجمة عن تعليق الإجراءات القضائية، التي تبلغها المحاكم عن طريق جداول زمنية تنشر في دور المحاكم وعلى الإنترنت. وكثيرا ما كان من الصعب على الطرفين معرفة التواريخ التي أعيد تحديد موعدها للقضايا والمثول أمام المحكمة. ووفقا لمن أجريت معهم مقابلات، كان الحصول على هذه المعلومات صعبا بشكل خاص على الفئات الهشة، التي غالبا ما تكون أكثر انفصالا عن المحاكم وطرق التواصل البديلة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أدى تراكم القضايا، وإعادة جدولة

الجلسات، وما تلا ذلك من صعوبات في التواصل مع أطراف القضية، إلى إصدار قرارات غيابية في كثير من الأحيان. وهذا يعني عمليا أن الأطراف لم تتمكن بعد ذلك من الامتثال للمواعيد النهائية لتقديم استئناف ضد هذه الاحكام، مع عدم علمها بأنها قد صدرت حتى.

وأفاد أحد الذين أجريت معهم مقابلات بأنه تم استثناء بعض الأشخاص الذين فاتتهم مواعيد المحاكم أو المواعيد النهائية الأخرى بسبب إصابتهم بعدوى فيروس كوفيد-19. كما اعتمد القضاة، بشكل فردي، نهجا مرنا تجاه الأطراف التي تأخرت قضاياها أو أعيد جدولتها بسبب إغلاق المحاكم. وفي حين حاول القضاء رفع مستوى الوعي بإعادة تحديد موعد الحضور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن فعالية هذا الحل تقوضها ظروف الاتصالات بالإنترنت السيئة وانقطاع التيار الكهربائي، وحقيقة أن الناس في ليبيا يستعملون وسائل التواصل الاجتماعي استعمالات محدودة للغاية. وأفاد المستجيبون بأن **قضاة** الاستئناف يجب أن يكونوا مرنين. وذكر أحد الذين أجريت معهم مقابلات أن "القضاة هم الذين ينبغي أن يطبقوا القانون بطريقة إنسانية، وأصبحت الطعون مقبولة إذا كان التأخير بسبب جائحة كوفيد-19".

وثمة تحد إضافي يتمثل في المسافة الزمنية بين المحاكم والمتقاضين. واقترح بعض المستجيبين أن يخفف من حدة ذلك، على سبيل المثال، انعقاد المحاكم في مواقع قريبة من المتقاضين أو بإنشاء دوائر ابتدائية خاصة لها ولاية البت في القضايا على وجه السرعة.

رقمنة القضاء - إعطاء الأولوية للوصول الرقمي إلى معلومات حول وضع الدعوي

وأكد العديد من المستجيبين أنه إذا كان المتقاضون الذين لم يتمكنوا من النفاذ إلى العدالة من خلال الطرق التقليدية لديهم إمكانية الوصول الرقمي إلى وضع الدعوي/التحديثات وأدوات التقاضي عبر الإنترنت، فإن الإجراءات القضائية يمكن أن تستمر إلى حد ما. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى تحقيق العدالة بشكل أفضل وأكثر استمرارا خلال الصراع المسلح وعدم الاستقرار. وتقوم حاليا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والبرنامج المشترك للشرطة والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع نظام لجلسات الاستماع عن بعد في المحاكم. ومن المتوقع أن يبدأ هذا العمل في وقت ما من عام 2021. أيدت الغالبية العظمى من المستجيبين فكرة التقاضي عن بعد في ليبيا. وأبرزوا فائدة هذه الأداة فيما يتعلق بالمسائل العاجلة، مثل إصدار احكام توفير المأوى للأشخاص الذين يتعرضون للعنف الأسري.

وفي الوقت نفسه، شكلت الجلسات عن بعد عقبات كبيرة أمام الحق في المساعدة القانونية العادلة الدفاع العادل.[30] وينبغي أن تبدأ أي من الجهود التي تُبذل نحو رقمنة المحاكم بالوصول عبر الإنترنت إلى وضع الدعوي وتحديثات القضايا، وتقديم وثائق القضايا والوصول إليها رقميا، والتواصل الفعال مع الفئات الهشة. وقد يكون انقطاع التيار الكهربائي المنتظم مصدر إزعاج عند محاولة الوصول إلى مواعيد الاستماع، ولكنه يمكن أن يقوض إلى حد كبير حقوق المحاكمة العادلة إذا حدثت انقطاعات التيار أثناء إجراءات قضائية فعلية. وعلاوة على ذلك، تتطلب الجلسات الافتراضية معدات تقنية أكثر تكلفة من مجرد نشر معلومات عن وضع الدعوي والاحكام السابقة، على سبيل المثال.

---

[30] Incarcerations Nations Network ، "هل العدالة الافتراضية عدالة حقا؟" سبتمبر 2020؛ محاكمات عادلة، "حماية الحق في محاكمة عادلة أثناء جائحة فيروس كورونا: إجراءات العدالة الجنائية عن بعد"، مارس 2020؛ لجنة المساواة وحقوق الإنسان في إنجلترا واسكتلندا وويلز، "العدالة الشاملة للجميع"، 22 أبريل 2020؛ ليزا بيلي فافونيز، إليزابيث لينغ، روزالي جوي وسامانثا كوبوت، "كيف يغير الفيديو المحادثة، أبحاث العلوم الاجتماعية حول التواصل عبر الفيديو والآثار المترتبة على قاعة المحكمة الجنائية"، سبتمبر 2020.

وشدد جميع المستجيبين على أهمية تحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز المعرفة الرقمية في المحاكم المهنة القانونية بشكل عام، لتحسين النفاذ إلى العدالة. كما تم التأكيد على تحسين الروابط والاتصال بين المحاكم المختلفة وبين المحاكم والإدارات الحكومية الأخرى كحلول وأولويات رئيسية في بدء رقمنة السلطة القضائية.[31]

وقد وضع العديد من الجهات الفاعلة والباحثين بالفعل بعض الإرشادات الأولية حول كيفية إعطاء الأولوية لحماية حقوق المحاكمة العادلة عند نقل الجلسات عبر الإنترنت. ويمكن النظر بشكل أفضل في الجلسات عن بعد في القضايا غير الجنائية وبعض الجلسات الجنائية الإجرائية، على سبيل المثال، التي لا تؤثر على الحقوق الموضوعية.[32] بالإضافة إلى ذلك، وضعت منظمة المحاكمات العادلة مجموعة من المعايير لتحديد ما إذا كان ينبغي الاستماع إلى جلسة عن طريق الاستماع عن بعد. وينبغي أن يستند هذا القرار إلى ما يلي:

- طول فترات التأخير وأثرها على المتهمين (بما في ذلك مدة الحبس الاحتياطي)،
- طبيعة الجلسة (التعقيد، الحاجة إلى استدعاء الشهود، خطر الحرمان من الحرية)،
- توافر وجودة المعدات والنظم، و
- وجود اختلالات أو عوامل أخرى يمكن أن تؤثر سلبا على قدرة المدعى عليه على المشاركة بفعالية.[33]

آليات العدالة العرفية والقبلية

وفي حين أن جائحة "كوفيد-19" عطلت العمل المنتظم للمحاكم في ليبيا، إلا أن استخدام العدالة البديلة والقبلية لم يظل راكدا. ليبيا لديها تاريخ طويل من الممارسات العرفية والقبلية التي لا تزال تشكل جزءا من النظام البيئي القانوني الليبي. آليات العدالة العرفية والقبلية في ليبيا تحل النزاعات في غياب إجراءات أكثر رسمية. وفي حين أن نظام العدالة الرسمي للدولة يعمل عموما في المناطق الحضرية، فإن آليات العدالة التقليدية أكثر نشاطا في المناطق النائية أو الريفية. وفي بعض المناطق الريفية، تعتبر هذه الآليات هي آليات العدالة الوحيدة المعمول بها، ولا سيما في شرق ليبيا.

بعد إغلاق المحاكم، أصبحت "المجالس الاجتماعية" والقادة المحليين والوسطاء نشطين بشكل متزايد خلال جائحة كوفيد 19. على سبيل المثال، باستخدام "الحكماء" أو الفصل القبلي في النزاعات. وشملت المنازعات التي تم الفصل فيها جنحا وجرائم بسيطة مثل الاعتداءات البدنية والشتائم والتهديدات والأضرار الطفيفة التي لحقت بالممتلكات وخيانة الامانة والشيكات المزورة والسيطرة على الممتلكات الزراعية أو الأراضي وحوادث المرور والديون ونزاعات الملكية والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال والميراث.

كما تمكنت العدالة البديلة أو القبلية من تهدئة الأوضاع المتوترة بين القبائل خلال جائحة كوفيد 19. وأفيد بأنها نجحت في البت في حالات القتل،[34] وأن لها الفضل في منع الأعمال الانتقامية ضد أسرة الجاني (أو تشريدها). وبالإضافة إلى آليات العدالة البديلة، التقى المحامون الليبيون أيضا بشكل غير رسمي بزعماء القبائل لتعزيز نفاذ المجتمعات المحلية إلى العدالة.

---

[31] وقد أوصي بالفعل بتعزيز التنسيق والتعاون بين جميع مؤسسات سيادة القانون ومؤسسات العدالة الانتقالية في "تقرير تقييم سيادة القانون: ليبيا 2013"، 2013.

[32] Incarcerations Nations Network ، "هل العدالة الافتراضية عدالة حقا؟" ، سبتمبر 2020.

[33] المحاكمات العادلة، "حماية الحق في محاكمة عادلة أثناء جائحة فيروس كورونا: إجراءات العدالة الجنائية عن بعد"، مارس 202.

[34] وفي المناطق التي تسود فيها العدالة العرفية/القبلية، قد يكون ل "المحكمة" القبلية اختصاص في المسائل الجنائية وطلب التعويض الناشئ عن القتل.

إن فرص آليات فض النزاعات العرفية والقبلية لتعزيز الوصول إلى العدالة في ليبيا محدودة بسبب القوالب النمطية المبنية على نوع الجنس، حيث يمنح الرجال وضعا متميزا على النساء.[35] وفي البيئات العرفية والقبلية، تفتقر المرأة إلى التوكيل والقيادة، وكثيرا ما ترتبط بأدوار نمطية مثل الضحايا أو صانعي السلام. بل يمكن اعتبار النساء مجرمات في وقت كونهن ضحايا للاغتصاب.[36] وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تكون المرأة بحاجة لطلب العدالة في البيئات العرفية والقبلية. حيث ان المجالس العرفية أقرب إلى المنزل وأقل تكلفة وأكثر سهولة بالنسبة للنساء، اللاتي غالبا ما يتحملن عبء عمل ثقيل لإعالة أسرهن.[37] وغالبا ما تكون المسائل التي تتم معالجتها أيضا قضايا رئيسية بالنسبة للمرأة - مثل الميراث والاحوال الشخصية والحصول على الأراضي وملكيتها.[38] وهذا يبين إمكانيات العدالة العرفية والقبلية، إذا احترمت حقوق المرأة ووكالتها، لتحسين وصول المرأة إلى العدالة.

[35] معهد الولايات المتحدة للسلام ونجلاء المنقوش، "الممارسة العرفية والعدالة التصالحية في ليبيا: نهج هجين"، يونيو 2015، صفحة. 11.

[36] المرجع نفسه.

[37] تقرير IDLO، "الوصول إلى العدالة: النماذج والاستراتيجيات وأفضل الممارسات بشأن تمكين المرأة"، 2013، صفحة 11.

[38] المرجع نفسه.

4 الخاتمة

في سياق يعصف به الصراع مثل ليبيا، لا تزال العدالة اليومية ذات أهمية مركزية لعمل الدولة، وسلامة ورفاه السكان. واعتبر إغلاق المحاكم أثناء الجائحة رمزا للشعور العام بالإفلات من العقاب في البلاد.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة، واصلت الأوساط القانونية الليبية عملها. وقد أعرب جميع المشاركين في هذه الدراسة عن أهمية البدء في رقمنة نظام العدالة، لتجنب تأثير انخفاض فرص النفاذ إلى العدالة، التي تتحملها بشكل غير متناسب الفئات الأكثر هشاشة في ليبيا، خلال الأزمات.

وأظهرت البيانات التي تم جمعها أن عددا قليلا من الاحتياجات القانونية كان خاصا بكوفيد-19، ولكن الوباء وسع الفجوة في العدالة القائمة بالفعل بالنسبة للعديد من الفئات الهشة من الناس. وقد تأثر بشكل خاص الأشخاص الذين يتعرضون للعنف الأسري أو المتورطون في قضايا النفقة والطلاق، والأشخاص المتنقلين - النازحين والمهاجرين واللاجئين - والأشخاص المحتجزين.

كما ظلت ليبيا لسنوات عديدة دون دعم كاف للتعامل مع تدفقات اللاجئين والمهاجرين الكثيفة. وقد أدى ذلك إلى عدد لا يحصى من المآسي في البحر الأبيض المتوسط وأوضاع معيشية سيئة للغاية للمهاجرين داخل البلد. ويتحمل المجتمع الدولي، والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، مسؤولية دعم ليبيا في إيجاد الحلول. وهذا الأمر أكثر أهمية الآن، مع وجود حكومة وحدة وطنية منتخبة حديثا ولديها إمكانات كبيرة لزيادة سيادة القانون والنفاذ إلى العدالة في جميع أنحاء ليبيا.

5 التوصيات

لا يمكن للسلطات الليبية والمجتمع القانوني وحدها أن يعالجا ضمان النفاذ إلى العدالة والتصدي للنكسات المدمرة التي سببتها جائحة كوفيد-19. وتشمل الإجراءات الضرورية الشروع في عمليات عدالة انتقالية قوية، من أجل التصدي للانتهاكات الخطيرة في الماضي والتي لازالت مستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.[39] ويتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور نشط لدعم العمل على الوصول إلى العدالة والعدالة الانتقالية. وهذا الأمر في ضوء العدد الكبير من المهاجرين واللاجئين المقيمين في ليبيا، مما يزيد من صعوبة دعم المؤسسات الليبية لسيادة القانون. ويجب أن يستلزم الدعم تقديم المساعدة الإنسانية والعمل في مجال سيادة القانون، مثل بناء المؤسسات، وزيادة الحماية القانونية للمهاجرين وتمثيلهم، فضلا عن زيادة الوعي بالحماية القانونية التي يوفرها التشريع الليبي (من حيث القيود المفروضة على فترات الحبس الاحتياطي والحق في التمثيل القانوني في القضايا الجنائية على سبيل المثال).

كما تسلط هذه الورقة الضوء على الأشخاص المحتجزين باعتبارهم فئة هشة بشكل خاص. والبيانات ليست شاملة إلى هذا حد، ولكن من الإنصاف القول إن الأشخاص المحتجزين معرضون بطبيعتهم للإصابة بالفيروسات والأوبئة. والسجون بطبيعتها أكثر عرضة في المساعدة على انتقال الأمراض، نظرا لأن المحتجزين والمسجونين يتركزون في أماكن صغيرة. وقد وضعت منظمات مختلفة[40] توجيهات بشأن كيفية منع الأشخاص المحتجزين من التقاط عدوى كوفيد-19 ومراقبتهم وحمايتهم. والحد من الاكتظاظ عامل رئيسي، حيث يلزم اتباع نهج هيكلي، بما في ذلك فيما يتعلق بسياسة العدالة الجنائية والتشريعات. وقد يشمل ذلك النظر في اتخاذ تدابير غير احتجازية كبديل للسجن، وتقييد الحبس الاحتياطي تقييدا شديدا، ومنح العفو للجماعات غير المعرضة للخطر. وخلال أزمات مثل كوفيد-19، تصبح ظروف الاحتجاز الجيدة أكثر أهمية. وتشمل القضايا الرئيسية تحسين الرعاية الصحية أثناء الاحتجاز، ولكن أيضا ضمان توزيع معدات الحماية على المحتجزين وموظفي السجون، فضلا عن ضمان المراقبة المستقلة لظروف الاحتجاز.

وتتطلب التدابير الرامية إلى ضمان النفاذ إلى العدالة أو تحسينها استراتيجيات طويلة الأجل والتزاما وتمويلا إذا ما كان لها أن تنجح. وتشمل هذه العوامل أيضا الهياكل المؤسسية والمجتمعية المتغيرة، مثل المعايير التي تتطلب التزاما طويل الأجل. وهذا لا يشمل المؤسسات الرسمية والجهات الفاعلة في مجال العدالة فحسب، بل يشمل أيضا الجهات الفاعلة في مجال العدالة العرفية والقبلية. وينبغي تحسين حقوق المرأة وحمايتها عندما تلجأ إلى العدالة العرفية والقبلية. وتشمل التدابير التي نجحت في بيئات أخرى إجراء تبادلات بين الأقران مع حكماء قبليين آخرين من نفس المنطقة أظهروا ممارسة جيدة في ضمان حقوق المرأة.

وباستخلاص الدروس المستفادة حتى الآن من جائحة كوفيد-19، تقترح التوصيات الواردة أدناه بعض الخطوات الأولى نحو تعزيز نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة.

---

[39] للاطلاع على توصيات بشأن عمليات العدالة الانتقالية، انظر: عزة ك. مغور وصلاح المرغني، "تطورات العدالة الانتقالية والتحديات والطريق إلى الأمام في ليبيا"، مبادرة سيادة القانون لنقابة المحامين الأمريكية، شباط/فبراير 2021.

[40] انظر: منظمة الصحة العالمية، "التوجيه المؤقت بشأن ال COVID-19 في أماكن الاحتجاز"؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الاستعداد والاستجابة أثناء الاحتجاز"؛ واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، بيان المبادئ المتعلقة بعلاج الأشخاص المحرومين من حريتهم في سياق وباء فيروس كورونا (Covid-19)، 20 مارس 2020.

توصيات إلى السلطات الليبية

العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق النساء والفتيات

- تحسين **إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء والحماية من العنف القائم على نوع الاجتماعي:**
  - **تحديث واعتماد مشروع القانون المتعلق بالعنف القائم على نوع الاجتماعي**، بالتشاور مع الأطراف المعنيين على الصعيد الوطني والدولي، وضمان تنفيذه كما ينبغي.
  - **تعديل القانون رقم 10 لسنة 1984 لإلغاء زواج الأطفال** والعمل بشكل كلي على إلغائه في الواقع.
  - **نشر المعلومات حول الحقوق في حالات الطلاق**، مثل الحق في استخدام منزل الزوجية أو النفقة أو إعالة الطفل أو حقوق الحضانة.

المساعدة القانونية

- تحسين **وصول الفئات المستضعفة إلى المساعدة القانونية:**
  - **الاستغلال الصحيح لإدارة المحاماة العامة** والعمل على توسيع دور المحاماة العامة.
  - **تشجيع نقابة المحامين الليبية على تقديم المساعدة القانونية** والتواصل مع مبادرات المجتمع المدني للمساعدة القانونية.
  - **إعلام الجمهور، وخاصة الفئات الهشة، بتوافر المساعدة القانونية.**

الرقمنة

- تطوير **رقمنة نظام العدالة:**
  - **رسم خريطة للشروط القانونية والعملية** للرقمنة، بما في ذلك المعرفة الرقمية/ البنية التحتية.
  - **ينبغي إيلاء الأولوية للوصول للخدمات القضائية عبر الإنترنت إلى حالة الدعوي** وتحديثات القضايا وقرارات المحاكم.
  - وينبغي أيضا إعطاء الأولوية لتحسين الصلة والتواصل بين مختلف المحاكم وبين المحاكم والإدارات الحكومية الأخرى.

المجمع الدولي للمساعد القانونية هو اتحاد عالمي لسيادة القانون يقدم المساعدة الفنية للجهات الفاعلة في قطاع العدالة في المناطق الهشة والبلدان المتضررة من النزاعات أو التي تعرضت إلى الأزمات أو الاضطرابات.

تتمثل مهمة المجمع الدولي للمساعدة القانونية في الاستجابة السريعة الاحتياجات قطاع العدالة وتقييمها في المناطق المتضررة من النزاعات والبلدان الهشة أو التي تعرضت إلى الأزمات أو الاضطرابات، وتساعد على تعزيز الاستقلالية ومرونة قطاع العدالة ومهنة المحاماة.

يضم المجمع الدولي للمساعدة القانونية اليوم أكثر من 80 عضوا بما في ذلك الخبراء القانونيين وكذلك المنظمات التي تمثل القضاة والنيابة العامة والمحامين والأكاديميين في جميع أنحاء العالم.

International Legal Assistance Consortium

ILAC Secretariat
Stockholmsvägen 21,
SE-122 62 Enskede, Stockholm,
Sweden
Phone: +46 (0)8-545 714 20
info@ilac.se

www.ilacnet.org

اقرأ التقرير على شبكة الإنترنت :

AMERICAN BAR ASSOCIATION
Rule of Law Initiative

منذ ما يقرب من 30 عامًا وفي أكثر من 100 دولة، تعمل مبادرة سيادة القانون التابعة لرابطة المحامين الأمريكية (ABA ROLI) على تعزيز العدالة والفرص الاقتصادية والكرامة الإنسانية من خلال سيادة القانون.
تعمل برامجنا الدولية للديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة على تقوية قطاعات العدالة وتحسين حقوق الإنسان والنفاذ إلى العدالة وتخفيف حدة النزاعات وضمان التنمية الشاملة والمستدامة في جميع أنحاء العالم.

PILPG
A Global Pro Bono Law Firm

مجموعة القانون الدولي العام والسياسة (PILPG) هي شركة محاماة عالمية مجانية تقدم مساعدة قانونية مجانية للأطراف المشاركة في مفاوضات السلام، وصياغة دساتير ما بعد الصراعات، ومحاكمة جرائم الحرب، والعدالة الانتقالية، وتوثيق حقوق الإنسان. منذ عام 1995، عملت PILPG على عشرات مفاوضات السلام ودساتير ما بعد الصراعات، وساعدت كل محكمة جنائية دولية ومختلطة، وساعدت في إنشاء آليات العدالة الانتقالية المحلية.

تقيّم ورقة المناقشة كيف أثرت جائحة COVID-19 على نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة في ليبيا. أضاف الوباء طبقة أخرى من التعقيد إلى إمكانية اللجوء الى القضاء وتحقيق العدالة في سياق غير مستقر بالفعل ومليء بالصراعات. وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، ظلت الأوساط القانونية الليبية متّسمة بسعة الحيلة. فقد تمكنت من التنقل والإبحار وسط نظام قضائي مجزأ والبقاء على اتصال مع الفئات الأكثر هشاشة، الأمر الذي يتطلب الفطنة والشجاعة على حد سواء.

اظهرت الدراسة أن القليل من الاحتياجات القانونية كانت خاصة بـ COVID-19. ومع ذلك ، فقد أدى الوباء إلى زيادة فجوة العدالة الموجودة بالفعل للعديد من الفئات الهشة. يشمل الأشخاص الذين تأثروا بشكل خاص أولئك الذين تعرضوا للعنف المنزلي، والأطراف في قضايا النفقة والطلاق، والأشخاص المتنقلين - النازحون داخليًا والمهاجرون واللاجئون - والأشخاص المحتجزون. باستخلاص الدروس المستفادة من جائحة COVID-19 ، توصي الدراسة بالخطوات الأولى نحو تعزيز نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة. يجب أن تكون هذه مهمة ذات أولوية قصوى لحكومة الوحدة الوطنية المنتخبة حديثًا.

تستند ورقة المناقشة إلى سلسلة من المقابلات المتعمقة واستطلاع مكتوب موجه إلى المهنيين القانونيين في ليبيا ، أجرته الرابطة الأمريكية للقانونيين- مبادرة سيادة القانون ومجموعة القانون الدولي العام والسياسة. أصبح ذلك ممكناً بفضل التمويل الأساسي المقدم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)

المؤلف : ايلفا ل. هارتمان